الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
5 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الخميس ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بيلنغا – إيبوتو ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54991 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/58/3، A/58/57-E/2003/82، A/58/125، A/58/131-S/2003/703، A/58/165، A/58/222، A/58/223؛ A/C.3/58/L.3، L.4، L.5، L.6)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/58/3، A/58/124، A/58/131-S/2003/703، A/58/253)

١ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال، في تقديمه للبندين، إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تعتبر خطرا متزايدا، وتنتشر الآن في مجالات جديدة، كالاتجار بالبشر. إن التكنولوجيا الإلكترونية تمكن المجرمين من غسل الأموال، والتزوير الواسع النطاق، ونشر المواد المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، كما أنها تيسّر الإرهاب. وقد وضع مكتبه فهرسا للجريمة المنظمة جمع فيه بيانات مأخوذة من أكثر من ١٠٠ بلد. وتبدو أفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق تأثرا بالجريمة المنظمة، تليها أوروبا الشرقية، فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعتبر بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية منشأ ومعبرا للاتجار بالبشر، والعالم الصناعي المقصد الأول. وهناك خطر حقيقي لـ ''تقاسم الجريمة'': فالعالم النامي يعاني مستويات عالية ومتزايدة للجريمة، في حين أن البلدان المتقدمة تشهد مستويات مستقرة أو هابطة. وتشير البيانات إلى وجود علاقة واضحة بين فشل بعض البلدان في تحقيق تنمية مستدامة وازدياد الجريمة المنظمة؛ وتبين دراسات البنك الدولي عن الأسباب المقارنة للجرائم العنيفة، على سبيل المثال، وجود علاقة متبادلة قوية بين الجريمة والمستويات العالية لعدم المساواة.

٢ - وانتقل إلى استعمال وإنتاج المخدرات غير المشروعة، فقال إنه حدث انخفاض كبير في زراعة الأفيون والكوكة في آسيا وبلدان الأنديز، إذ لم تعد هناك من المصادر الرئيسية لهذه المخدرات سوى كولومبيا وأفغانستان. وفي منطقة المثلث الذهبي، فإن الحفاظ على الإنجازات الأخيرة سيضع نهاية لـ ١٠٠ عام من الجهود المبذولة لمراقبة إنتاج المخدرات. وفي كولومبيا أيضا حدث انخفاض مستمر في زراعة الكوكة في العامين الماضيين. وفي أفغانستان، ربح زارعو الأفيون والمتاجرون به زهاء ٢,٥ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٢، وهو ما يعادل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

٣ - وفي الوقت الذي تراجع فيه تعاطي الكوكايين والهيروين في بعض الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ظهرت أسواق جديدة في دول أوروبا الشرقية، والاتحاد الروسي وغير ذلك من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والصين. وعلاوة على ذلك، زادت إساءة استعمال المخدرات من خطر حدوث وباء صحي واسع النطاق في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي يحملها الدم. والبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، مضطرة إلى تخصيص الموارد الشحيحة للحد من زراعة القنب والاتجار به واستخدامه، ولذلك فإن سياسات بعض البلدان الرخوة فيما يتصل بالقنب لا تبعث على التشجيع بالمرة. وقد أشارت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٣ عن عقاقير النشوة والأمفيتامينات إلى أن العقاقير المخدرة التركيبية، مثل المنشطات الأمفيتامينية، يمكن أن تكون أخطر مشاكل المخدرات في العالم.

٤ - وقد اتُّخذ عدد من الخطوات لمعالجة الحالة المتغيرة في مجال الجريمة والمخدرات. ورحب المتكلم ببدء نفاذ اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، التي تقدم إطارا جديدا للتعاون الدولي، وقال، مشيرا إلى أن معظم الموقعين من البلدان النامية، إنه يتعين على جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، التصديق على هذه الاتفاقية إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وأشار إلى أن الجمعية العامة، بتوصية من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، دعمت عمل مكتبه في مجال مكافحة الإرهاب، ورحب باقتراح اللجنة عقد جزء رفيع المستوى من المؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك بالاختتام الناجح مؤخرا للمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها الكامل لاعتماد هذه الاتفاقية.

٥ - إن الاجتماع الوزاري للجنة المخدرات قد أكد مجددا أهمية خفض الطلب، في سياق نهج متكامل ومتوازن. وهناك تحديات كبيرة في الطريق، ومسائل مثل الفقر والكوارث وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمخدرات تسهم كلها في معاناة البشر، وتتدخل في حل المنازعات، وتعوق التنمية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ولا بد للصكوك الموجودة بشأن المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، وكذلك الفساد قريبا، من أن تواكبها إجراءات ملموسة للحد من إساءة استعمال المخدرات ومعالجة مستعمليها.

٦ - إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد جمع مجموعة من المعارف والخبرات وأفضل الممارسات. وكان قد جرى، في مطلع عام ٢٠٠٣، إعادة تنظيم المكتب بهدف إنتاج برامج أجود، وزيادة قيمة المال. فعلى سبيل المثال، جرى لأول مرة تقديم ميزانية موحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، شملت المخدرات والجريمة والإرهاب والاحتياجات من الموارد، في سياق تنفيذي وحيد، كما انطوت على استعراض متعمق لأداء المكتب في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وقد عُزِّز البحث والتحليل والعمليات الميدانية، وتقوم أفرقة محدودة من الخبراء، في المجالات ذات الأولوية، بتنفيذ البرامج التي تتصل بالمساعدة التشريعية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالبشر، والفساد، والإرهاب، وغسل الأموال. وفي هذا السياق، توجّه بالشكر إلى البلدان التي تبرعت لهذه البرامج.

٧ - وقال إن أهمية مكتبه في الأعوام القادمة ستقاس بمدى قدرته على الاستجابة لمطالب الدول الأعضاء من أجل وضع صكوك قانونية وسياسات جديدة؛ والبحث والتحليل؛ والعمليات الميدانية لبناء القدرات وتنفيذ الاتفاقيات. وبالنظر إلى الموارد المتواضعة للمكتب، فإنه يجب عليه بناء علاقات تشاركية استراتيجية، وأشار المتكلم، على سبيل المثال، إلى وضع برنامج مشترك مع البنك الدولي يستهدف اثنى عشر بلدا تتأثر فيها أنشطة البنك بمسائل المخدرات والجريمة.

٨ - وأشار، علاوة على ذلك، إلى ميثاق باريس الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٣، فيما يتصل بالمشاكل المتعلقة بالمخدرات والجريمة على طول طرق التهريب بين آسيا الوسطى وأوروبا، ودورة حزيران/يونيه لمجلس الأمن بشأن أفغانستان ومشاكلها في مجال المخدرات والجريمة. وأشار إلى التعهد الحازم من جانب رابطة الدول المستقلة بالتصدي للبُعد الدولي في مشاكل المخدرات في أفغانستان. وذكر، بالإضافة إلى ذلك، استمرار نمو العلاقات بين مكتبه ولجنة مكافحة الإرهاب. ويجري أيضا تدعيم التعاون مع القطاع الخاص، كما يتضح مثلا في برنامج تجريبي مبتكر في المكسيك لمكافحة الاختطاف، يشترك في تمويله قطاع الشركات والحكومة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وهذا النموذج الناجح يمكن أن يطبق في بلدان أخرى يشيع فيها الاختطاف.

٩ - إن الهدف من التنمية المستدامة لا يقتضي فقط التقاسم العادل والفعلي لموارد الكرة الأرضية، بل أيضا خلق بيئة من الأمن للإنسان وحياة لا تعرف الخوف من ''السلوك غير الحضاري''. إن مكافحة أخطار الإرهاب والعنف والجريمة وإساءة استعمال المخدرات تحتاج إلى خيال وعزيمة سياسية وموارد. وسيواصل مكتبه، رغم موارده المحدودة، العمل بأنجع وسيلة ممكنة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولذلك دعا الدول الأعضاء إلى مساندة مكتبه في عمله.

١٠ - **السيد سباتافورا** (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يوافق على ضرورة وجود رد مشترك على التحديات التي تجابه المجتمع الدولي. وأشار باهتمام إلى فهرس الجريمة المنظمة الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قائلا إنه، بالنظر إلى الحالات الشديدة التباين في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء وأفغانستان والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في شرق أوروبا، يتساءل هل لدى المدير التنفيذي أي اقتراحات تتعلق بكيفية معالجة هذه الحالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية السياسية الشديدة الاختلاف بوجه عام، وكيفية العمل، بوجه خاص، على زيادة فعالية التعاون بين مكتبه والمفوضية الأوروبية.

١١ - **السيد ستيلزر** (النمسا): قال إن الصورة القاتمة نسبيا التي رسمها المدير التنفيذي تلقي الضوء على ضرورة العمل المركّز والتعاون المتزايد، ورحب بالعلاقات التشاركية الجديدة التي نشأت مع البنك الدولي ولجنة مكافحة الإرهاب، في مسائل مثل المخدرات والإرهاب لها أثر مباشر على السكان والمجتمع. وتساءل هل يمكن للمكتب، بنفس الطريقة، الوصول إلى شركاء جدد في المجتمع المدني لزيادة الوعي بمشكلة المخدرات، وبالتالي زيادة دعم الجمهور للعمل الحكومي.

١٢ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إنه يشعر، رغم القلق بشأن الحالة في أفغانستان، أن هناك اتجاهات مشجعة، مثل انخفاض إنتاج المخدرات في المثلث الذهبي، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن. وطلب أيضا معلومات أخرى عن نتائج استراتيجية المكتب في مجال الحد من الطلب ميدانيا، وإمكانية معالجته لمسألة الاتجار، ومعلومات أيضا عن الاتجاه المشجع للغاية إلى ازدياد العلاقات التشاركية، ولا سيما مع القطاع الخاص.

١٣ - **السيد كونفورو** (مالي): طلب بعض المعلومات عن العمل المحدد الذي يمكن القيام به لمعالجة مشكلة الجريمة المنظمة والعنف الحضري في أفريقيا، وبوجه خاص أفريقيا جنوب الصحراء، فضلا عن البرامج الموضوعة لتشجيع المزارعين في آسيا، وبخاصة أفغانستان، على زراعة محاصيل بديلة.

١٤ - **السيدة أحمد** (السودان): سألت عما يمكن عمله لتقديم مزيد من المساعدات إلى البلدان الأفريقية، التي يعتبر فيها نقص الموارد وضعف السياسات من المشاكل الكبرى. ورحبت ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأشارت إلى دعم البلدان النامية لهذا الصك.

١٥ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): ردّ على ممثل إيطاليا، فقال إن فهرس الجريمة المنظمة الذي وضعه مكتبه يوضح أنه رغم كون بلدان الجنوب في الماضي هي في معظمها التي تنتج المخدرات لبلدان الشمال الغنية، فإن مشكلة المخدرات أصبحت الآن أكثر انتشارا، ولذلك يجب معالجتها بشكل تعاوني، مع مراعاة خصائص كل منطقة. ويمكن معالجة مشاكل البلدان الأفريقية الفقيرة بزيادة التمويل المقدم من المانحين، في حين يمكن معالجة مشاكل بلدان أوروبا الشرقية

ذات الدخل المتوسط بالتمويل على الصعيد الإقليمي. وهناك عمل واعد يجري في الاتحاد الأوروبي، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التمويل، ودعا الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي إلى معالجة هذه المسألة.

١٦ - وقال، في رده على ممثل النمسا، إن على مكتبه تعزيز علاقاته التشاركية، وأن يكون بمثابة محفز لأنجع استخدام للموارد المتاحة. وأشار إلى أن ٩٠ في المائة من ميزانية مكتبه تأتي من زهاء ٢٠ مانحا، وتأتي الـ ١٠ في المائة الباقية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ورحب بالجهود التعاونية مع الدول ذات الدخل المتوسط، مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والمكسيك، من أجل استكمال هذه الموارد. وقال إن التعاون مع القطاع الخاص، مثل الجهود المبذولة لمحاربة الاختطاف في المكسيك، يعد مصدرا إضافيا للموارد المحتملة. ويعد المجتمع المدني أيضا مصدرا لم يستغل بعد؛ فالناس في بلدان عديدة مستعدون للعمل تطوعا أو مقابل أجر بسيط نسبيا لمساعدة المكتب في عمله. ويجب تعزيز مثل هذه الجهود الهادفة إلى تكملة موارد مكتبه والإضافة إليها.

١٧ - وردا على سؤال من ممثل باكستان، قال إن الإنتاج سيزيد ما دام هناك طلب؛ وكلما اختفى مخدر، ظهر غيره ليحل محله. ومن المرتقب القضاء على إنتاج الأفيون في المثلث الذهبي بحلول الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في الوقت الذي ينخفض فيه الإنتاج في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنسبة ٢٠ في المائة سنويا. ومع أن إنتاج الأفيون في ميانمار الشرقية يتراجع بسرعة، فإن هذا البلد أصبح مصدرا رئيسيا للعقاقير المخدرة التركيبية التي لا علاج لها. ومن هنا فإن الحل الوحيد هو مزيد من المنع الفعال في أنحاء العالم. وفي موضوع أفريقيا جنوب الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة المنظمة، علاوة على الجريمة الحضرية، قال إن كميات كبيرة من الكوكايين الآتي من كولومبيا تتخذ طريقها إلى أفريقيا عبر الولايات المتحدة، وهي منطقة عبور بريء ومناسب، كما كان الحال بالنسبة إلى الهيروين والأفيون القادمين من الشرق، اللذين يؤديان إلى الإدمان عند بيعهما محليا.

١٨ - وسيقوم المكتب بعد قليل بنشر دراسة استقصائية عن الأفيون أجريت في أفغانستان، وإن كانت الاحتمالات كئيبة. فالمشكلة أن ميزان المخاطرة/الربح في اقتصاد الأفيون غير متكافئ، إذ يحصل المتاجرون على أرباح هائلة ولا يتعرضون إلا لمخاطر ضئيلة، وذلك بسبب المستوى المنخفض لإنفاذ القانون. وقد وصل الدخل من الزراعة والاتجار المحلي وحدهما إلى ٥٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد. وهناك علاج ممكن، هو زيادة المخاطر بتحديد مزيد من الموانع؛ وعلاج آخر يتمثل في تقديم المساعدة إلى فقراء المزارعين، فبدونها لن يكفوا عن زراعة الأفيون. وهناك نداء ملحّ لتنفيذ مشروع للتنمية البديلة.

١٩ - وعن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي بدأ نفاذها للتو، قال إنه لا يستطيع أن يفسر سبب كون أغلب المصدقين عليها من البلدان النامية، وإن كان لم يصدق عليها سوى بلد واحد من أمريكا الشمالية وثلاثة من أوروبا. وقد يكون تأخر الموقّعين الآخرين راجعا لا إلى أي تحفظات من جانبهم، بل إلى أنهم ينظرون بجدية إلى الاتفاقية، ولذلك فإنهم عاكفون على عملية الاتصال المطلوب بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، وهي عملية ضرورية وإن كانت تستغرق زمنا طويلا. وعلى أي حال فإنه يحث جميع البلدان على التصديق على الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

٢٠ - **الرئيس:** دعا وكيل الوزارة المكسيكي للشؤون العالمية وحقوق الإنسان إلى التحدث إلى اللجنة.

٢١ - **السيدة أولامندي أولافارّييتا** (المكسيك): هنأت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصا

مديره التنفيذي، على العمل المنجز، وقالت إن من المهم تقاسم هذا العمل مع اللجنة، وكذلك الاستعراض الذي يتم كل خمسة أعوام للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ١٩٩٨ الصادر عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية. ورحبت بأن معظم البلدان تعتبر مسؤوليتها المتقاسمة في مسائل المخدرات مهمتها الأساسية، إذ إن البلد المنتجة أصبحت هي الأخرى مستهلكة، والعكس بالعكس. وعلاوة على ذلك، فإن الوقت الآن مناسب لكي تنظر اللجنة في إلغاء مفهوم البلدان المانحة والمتلقية، فكلٌّ عنده ما يقدمه إلى اللجنة وما يأخذه منها. ولا تزال هناك نظرة إلى البلدان المانحة تراها ''طيبة''، بينما ترى البلدان المتلقية أقل طيبة، مع أن المفهوم الأساسي هو مفهوم المسؤولية المتقاسمة، وستواصل المكسيك العطاء والأخذ معا. ومعظم البلدان لديها برامج لمكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات، وإن كانت تركز أيضا على المنع ومعالجة المدمنين. وكلما زاد الوقت والطاقة المنفقان في مكافحة الجريمة، قلّ الوقت الذي يمكن تخصيصه للمدمنين. وهنا أيضا يتعين تقاسم المسؤولية، على النحو الذي يبرزه البيان الوزاري المشترك للجنة المخدرات (A/58/124).

٢٢ - وتعتبر اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية صكا نموذجيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولكن بشرط تصديق جميع الدول عليها، على النحو الذي يشدد عليه الجزء الوزاري من دورة اللجنة. وهناك أداة قيمة أخرى ستكون هي اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد، حيث إن فساد موظفي الحكومة هو السبب الرئيسي لتزايد الجريمة المنظمة، بما في ذلك الإفلات من العقاب الذي ييسّر لبارونات المخدرات جلب كميات هائلة من المواد المخدرة إلى معظم البلدان.

٢٣ - وهناك مسألة أخرى ذات صلة بالموضوع، وهي معرفة هل يتعين أم لا اعتبار مخدرات معينة قانونية. ومما له دلالة بالغة أن الوزراء جددوا التزامهم بتناول هذه المسألة، ومع ذلك صرحوا بأنهم مترددون في ذلك لأسباب تتعلق بصحة شعوبهم. وما دام الإدمان، وبخاصة إدمان المواد المخدرة التركيبية، يتزايد، فإنه يجب على السلطات الوفاء بتعهدها بمراقبة صنع ونقل السلائف، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لكبح إنتاج وتوزيع العقاقير المخدرة التركيبية. وعلى الوفود تأييد البيان الوزاري المشترك الذي يتعهد بالنظر الجاد في الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، وبالخصوص الاتجار بالمخدرات. وما لم تضاعف جميع الأطراف جهودها بروح من التعاون، فإنها لن تكون على مستوى أداء مهمة مكافحة إنتاج ونقل وتوزيع المخدرات. وقد شرعت المكسيك في اجتياز هذا الطريق، وتأمل أن تساهم في بناء العالم الخالي من المخدرات الذي يتطلع إليه جميع الحاضرين.

٢٤ - **السيد بالاريسو** (بيرو): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن هذه المجموعة تؤيد تماما نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، ونتائج مناقشات المائدة المستديرة التي عقدت خلال الجزء الوزاري لدورة لجنة المخدرات. كما أن تقرير الأمين العام عن التقييم الخمسي لنتائج الدورة الاستثنائية (A/58/253) يتيح للجنة متابعة تقدم بلدان المجموعة في مكافحتها للمخدرات والتدابير المتخذة لمكافحة تجارة المخدرات. إن مجموعة ريو، إذ تزعجها الزيادة السريعة للإنتاج غير المشروع لبعض أنواع المخدرات في بعض المناطق، تدرك أيضا أنه ما زال هناك عمل كثير مطلوب، سواء في منطقة المجموعة أو في خارجها، للوفاء بتعهدات عام ١٩٩٨.

٢٥ - إن المخدرات تعرض للخطر الصحة والأمن والرفاهة، وبخاصة لدى الأطفال والشباب، وتقوض الجهود المبذولة للحد من الفقر، وتتسبب في العنف والجريمة، في الوقت الذي تدعم فيه الموارد الهائلة لاقتصاد المخدرات غير المشروعة المنظمات الإجرامية، بما فيها الجماعات الإرهابية،

وتزيد من توافر أدوات الحرب، وبعضها يعاد تدويره من الصراعات المسلحة السابقة. وتتخذ أكثر البلدان تضررا تدابير لمكافحة تجارة المخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالسلاح، ولكن دون جدوى، لعدم وجود نتائج ملموسة للجهود الدولية والوطنية لخدمة السلام والأمن العالمي. والمؤسف أنه رغم الاعتراف بمبدأ تقاسم المسؤولية في مكافحة المخدرات، فإن استمرار الاختلال الذي يطبع تكلفة المكافحة التي يتحملها عدد ضئيل من الدول، في الوقت الذي تبيح فيه دول أخرى إنتاج واستعمال المخدرات، يزيد من تقويض الجهود الدولية، وينتهك الأحكام الدولية الراهنة.

٢٦ - إن بلدان مجموعة ريو تؤكد من جديد عزمها على تطبيق الاستراتيجيات الوطنية والدولية — مثل التعليم والتدريب — لخفض الطلب والعرض، والانضمام إلى مبدأ تقاسم المسؤولية، بشرط احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. واقتناعا من المجموعة بأن زراعة المخدرات غير المشروعة تعرّض للخطر التنمية الاقتصادية للدول ورخاء شعوبها، فإنها تعطي أولوية عالية للقضاء على هذه الزراعة. وهذا يستدعي تعاونا دوليا ثابتا، وتنمية بديلة، والوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، أشاد بالتعاون التقني الذي يوفره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وطالب بالتزام مالي أكبر من جانب البلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.

٢٧ - وتحث المجموعة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة دعمه للدول التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال برامج جديدة للمساعدة التقنية في مجال جمع البيانات، وتوفير المعدات اللازمة للعمليات المتقدمة، والنظر في وضع مشاريع للتعاون العابر للحدود والإقليمي، والتنمية البديلة. وأوصى بإعطاء لجنة المخدرات سلطة أكبر لصنع القرار، وبأن تستمر في التوسط لإجراء مشاورات بين الدول الأعضاء في جميع المسائل ذات الصلة بمشكلة المخدرات العالمية. وستواصل المجموعة تشجيعها للتعاون داخل المنطقة وخارجها، ومع الهيئات الإقليمية دون تمييز، من أجل تعزيز العمل المنسق في كل المجالات، ومنها مشاركة المجتمع المدني، لمساعدة البلدان النامية على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية بجميع مظاهرها.

٢٨ - **السيدة كورناتشيا** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، وأيضا، بالإضافة إلى ذلك، أيسلندا والنرويج، فاعترفت بالدور المحوري للأمم المتحدة في وضع استراتيجيات لمكافحة جميع أشكال الجريمة وحماية الحرية والأمن. وأثنت في هذا المضمار على عمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، في مجال دعم النظم الوطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل راسخ أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما وضعه لصكوك قانونية عالمية، وتقديم التعاون التقني للبلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو ما يشهد عليه مدى التكامل بين هذا المكتب والاتحاد الأوروبي.

٢٩ - وطالبت المتكلمة بإعطاء دفعة جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة التي تقوض حكم القانون. ورحبت ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعتبر، هي وبروتوكولاتها الثلاثة، الصك الدولي الرئيسي لمكافحة هذه الظاهرة، كما رحبت بالنفاذ المعتزم، بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، لبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالبشر. إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة النشطة في إعداد النظام الداخلي، وفي أول مؤتمر للأطراف يعقد في

حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وحثت البلدان على الإسراع بالتصديق على الاتفاقية والبروتوكولات، حتى يتسنى لأقصى عدد من الموقعين حضور المؤتمر، وأثنت على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما يقدمه إلى الدول الأعضاء في هذا المجال من دعم تقني ومساعدة قانونية.

٣٠ - وستكون الخطوة الأساسية التالية هي اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ستتضمن، علاوة على الأحكام القانونية، تدابير لمنع الفساد الذي يعد ظاهرة تتسبب في تراجع الاستثمارات أو حتى سحبها، والذي تنعكس أكبر آثاره على أكثر الطبقات الاجتماعية حرمانا، وبالتالي أكثرها ضعفا. ولا يمكن الوصول إلى حلول دائمة لمكافحة الفساد وإنشاء شبكة شاملة ومتوازنة من التدابير الفعالة إلا من خلال المنع والتجريم والتعاون الدولي، وعبر آليات للرصد والاسترداد. إن الاتحاد الأوروبي، وهو عضو نشط في اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن الاتفاقية، يرحب بفتح الصك القانوني الجديد للتوقيع بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، وبعرض المكسيك استضافة مؤتمر رفيع المستوى لتوقيع الاتفاقية.

٣١ - وأشادت المتكلمة بفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي جرى تعزيزه، وما جرى في عام ٢٠٠٢ من بدء تنفيذ البرنامج العالمي لمناهضة الإرهاب، الذي يعد استكمالا لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وذلك بتوجيه الدول الأعضاء عبر التشريع وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، وهو ما قام البرنامج بتنفيذه بالفعل في عام ٢٠٠٣ في أكثر من ٣٠ بلدا. وستؤدي إعادة تنظيم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى تعزيز فعاليته، بالوصول إلى أمثل مستوى لرصد الموارد التي توافق عليها اللجان المختصة. ودعت أيضا إلى زيادة تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة.

٣٢ - وتطرقت المتكلمة إلى المراقبة الدولية للمخدرات، فرحبت بالفرصة التي أتاحها البيان الوزاري المشترك، الصادر مؤخرا عن لجنة المخدرات، للدول الأعضاء لإجراء استعراض منتصف المدة لتقدمها في تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. إن مشكلة المخدرات يجب ألا تعالج على أساس تقاسم المسؤولية وحده، فهناك أدوات ضرورية أخرى، هي جمع البيانات وتحليلها، وتحليل نتائج سياسات مكافحة المخدرات. ولما كان الإنتاج والاتجار مرتبطين بالطلب مباشرة، فإن جميع الجهود يجب أن تركز على اتباع نهج متوازن، وهو ما يشدد عليه الاتحاد الأوروبي في اللجنة.

٣٣ - إن الازدياد المقلق للإنتاج والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومنها الأمفيتامينات، يثير تحديات جديدة في طريق خفض العرض والتعاون الدولي في إنفاذ القوانين. ويبعث تزايد استعمال الشباب لهذه المواد لأغراض الترفيه على القلق، ويحتاج إلى معالجته عن طريق برامج مدرسية مستمرة للمنع تشترك فيها الأسرة والمجتمع المحلي. إن تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن العقاقير المخدرة التركيبية يعتبر تنبيها له حجيته إلى ضرورة إبداء الاهتمام الواجب للسبل الممكنة لمكافحة هذا الخطر الجديد. إن الاتحاد الأوروبي قلق إزاء الصلات المستمرة بين تجارة المخدرات والإرهاب وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية الوطنية والعابرة للحدود.

٣٤ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي مجالا آخر لتركيز اللجنة، وهو ضرورة تشجيع زارعي الخشخاش والكوكة على تغيير زراعتهم، ويحث الدول والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تكثيف جهودهما، وبخاصة في أفغانستان. ويمكن خفض الإنتاج غير المشروع لمحاصيل المخدرات عن طريق التنمية البديلة، مما يحسّن من نوعية حياة السكان المستهدفين.

وشجعت المتكلمة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على إدراج مسائل مكافحة المخدرات في برامجها. ويعدّ التدريب والمساعدة التقنية والتنسيق وتبادل المعلومات بين الدول أولويات التعاون الفعال، التي تقوم على مزيج من سياسة المنع، وإنفاذ القوانين، وخفض المخاطر، ومعالجة مستعملي المخدرات وإعادة إدماجهم، والتنمية البديلة.

٣٥ - ولما كان من الحيوي استمرار المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أداء دور رئيسي في التنسيق العالمي لأنشطة مكافحة المخدرات، فإن الاتحاد الأوروبي يوصي بتخصيص قدر كاف من الميزانية العادية لبرنامج المكتب، تمكينا له من الاضطلاع بمهامه. وفي ضوء جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال — ولا سيما استراتيجيته وخطة عمله لمكافحة المخدرات — فإنه يتطلع إلى مزيد من التعاون مع المكتب.

٣٦ - **السيد دوك إسترادا مير** (البرازيل): قال إن البرازيل ترحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وستصدق عليها في المستقبل القريب. ومما يشجعها أيضا قرب اختتام المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لمكافحة الفساد، الذي يعد عقبة كأداء أمام التنمية الاجتماعية.

٣٧ - وبما أن من الواضح أن الاتجار بالبشر له بُعد عابر للحدود الوطنية، فإن التعاون الدولي لإنشاء آليات تتولى مكافحة هذا البلاء يزداد الآن أهمية عن أي وقت مضى. وهناك حاجة أيضا إلى التنسيق بين المبادرات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني.

٣٨ - ويؤكد وفده من جديد دعمه لاتباع نهج متعدد الجوانب في معالجة مشاكل تعاطي المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع وما يتصل بها من جرائم. وقد وضعت البرازيل سياسة وطنية لمكافحة المخدرات تضع الطلب والعرض معا في الاعتبار. وهناك أيضا بُعد دولي للمشاكل ذات الصلة بالمخدرات، لوجود ترابط بين الإنتاج والتعاطي. وقد صدقت البرازيل على المعاهدات الدولية الرئيسية في هذا المجال، وأقامت تعاونا إقليميا وثنائيا يسلم بالحاجة إلى تقاسم المسؤولية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذا التعاون سيساعد أيضا في مكافحة الفساد.

٣٩ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن مشكلة إنتاج المخدرات وتعاطيها والاتجار بها بشكل غير مشروع ما زالت تتضخم، رغم الجهود الوطنية والدولية. ويجب أن يقوم التعاون الدولي على أساس احترام القانون الدولي والميثاق، وبوجه خاص مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التهديد باستخدام القوة واستخدامها.

٤٠ - لقد أعربت كوبا عن رغبتها في منع تجارة المخدرات في إقليمها، ونفذت تدابير مشددة ضد استخدامها طريقا طبيعيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر مركزا ضخما لتعاطي المخدرات. وقد كررت كوبا مرارا الإعراب عن رغبتها في التعاون مع سلطات الولايات المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ولم تفرض أي شروط على هذا التعاون تتصل بالحظر، ومع ذلك كانت عروضها ترفض باستمرار.

٤١ - ويثني وفده على عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكذلك عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تعد السلطة المستقلة الوحيدة ذات النطاق الدولي التي تقدم تقييما موضوعيا لجهود الدول من أجل سياسة عالمية موحدة لمكافحة المخدرات، وخلق تعاون دولي فعال. وقد كثفت كوبا من مبادلاتها مع كلتا المؤسستين، مما أفضى إلى تزويد موظفيها بتدريب معزز وبدعم تقني. وستوالي كوبا الإسهام بمواردها المتاحة لمكافحة المخدرات في

منطقة البحر الكاريبي. وقد عُـزّزت التشريعات الجنائية في هذا المجال، وشُدّدت التدابير المتخذة ضد غسل الأموال.

٤٢ - السيد مايرتنس (بلجيكا)، نائب الرئيس، يترأس الجلسة.

٤٣ - **السيد كزي بوهوا** (الصين): قال إن تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يقتضي من الأطراف احترام مبادئ السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة. ويجب إنشاء آليات للتعاون الإقليمي والعالمي، وزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لتبني قدرتها في مجال منع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٤٤ - وقد اشتركت الصين بنشاط في وضع مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي هي رهن الاعتماد، وتدعو جميع البلدان إلى تكثيف جهودها ليتاح للاتفاقية أداء دورها الخاص بها. وقد اتخذت حكومته نهجا شاملا إزاء المشكلة: ففي الوقت الذي تنزل فيه عقوبات صارمة على الفساد، تقوم ببناء حكم عادل وشفاف ونظيف وفعال. وإذا كانت الحكومة تتخذ تدابير مبنية على ظروفها هي، فإنها ستواصل المشاركة في التبادل والتعاون مع سائر الدول والمناطق والمنظمات الدولية.

٤٥ - إن مكافحة الإرهاب قد أصبحت جزءا أساسيا من منع الجريمة، وقد أصبحت الصين طرفا في ١٠ اتفاقيات دولية في هذا المجال. وهي تؤيد تعزيز التعاون ضد الإرهاب، بتنسيق من مجلس الأمن.

٤٦ - **السيد موسامباشيم** (زامبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه في الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات، شدد الوزراء وممثلو الحكومات على أن مشكلة المخدرات العالمية يجب أن تعالج في سياقات متعددة الأطراف وثنائية وإقليمية ووطنية، يدعمها تعاون إنمائي دولي قوي، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية. ويظل الدعم المالي والتقني المستمر أمرا لا غنى عنه. وبعد انقضاء خمسة أعوام على الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل تحديا عالميا، ولا بد من تعزيز الجهود المبذولة من أجل بلوغ الغايات المحددة.

٤٧ - وترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي زودت المجتمع الدولي بوسيلة للرد على تزايد عولمة الجريمة المنظمة. كما ترحب بتوافق الآراء الذي انعقد حول نص مشروع اتفاقية مكافحة الفساد، وتأمل أن يعتمد دون تأخير. إن هناك وعيا متزايدا أن مكافحة الفساد تعتبر مكملة لجهود الحكومة من أجل تحقيق الفعالية والعدل والكفاءة. وترحب الجماعة أيضا بانخراط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

٤٨ - ولا تزال إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها يبعثان على القلق الشديد داخل البلدان الأعضاء في الجماعة. فهما يعرضان تنمية رأس المال البشري للخطر، ويشكلان تهديدا للتنمية الاقتصادية بسبب آثارهما المقلقلة للاستقرار على الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني. ويجذب الاتجار بالمخدرات تدفقات من الأرباح غير المشروعة التي تسهم في رفع أسعار الصرف بشكل مبالغ فيه، وعدم المساواة في الدخل، وغسل الأموال. كما أن هذا الاتجار يؤدي إلى تزايد الجرائم المتصلة به، مما يؤثر ليس على الاقتصاد وحده، ولكن أيضا على النسيج الاجتماعي لهذه البلدان.

٤٩ - وردا على هذه الحالة، عمدت بلدان الجماعة إلى المشاركة السياسية الرفيعة المستوى في الحملات المناهضة للاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، وحسنت من بناء القدرات والتنسيق في مكافحة المخدرات. ووضعت هذه

البلدان استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات هي الآن قيد التنفيذ، بالتشارك مع المنظمات غير الحكومية.

٥٠ - ورغم الجهود المكثفة لمكافحة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات في بلدان الجماعة، فإن هذه الجهود غير كافية. فباعتبار بلدان الجماعة بلدانا نامية، فإنها تواجه العديد من مشاكل التنمية، ومنها نقص الموارد المالية. ولذلك فإنها في حاجة إلى مساعدة تقنية وتمويل في جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، ولزيادة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥١ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المخدرات والجريمة تهدد جميع البلدان، بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية والديمغرافية. ولذلك يجب أن يدرج دعم مؤسسات إنفاذ القوانين في الجهود الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حالات كثيرة، كأفغانستان مثلا، يجب إنشاء هذه المؤسسات من العدم. وقال إن حكومته متفائلة بأن هناك إدراكا دوليا متزايدا للصلة بين التنمية وإنفاذ القوانين: فالفساد وعدم إنفاذ القوانين يعوقان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإنها تتعهد بمعاملة المساعدة في مجال إنفاذ القوانين على أنها مساعدة إنمائية.

٥٢ - وهناك اتجاه عالمي خطير آخر، وهو ازدياد انخراط الجريمة المنظمة في الاتجار بالأشخاص. وللاتجار بالأشخاص، شأنه شأن الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، آثار خطيرة على الاستقرار الإقليمي والوطني، وهو يشكل تهديدا لحكم القانون والديمقراطية والازدهار الاقتصادي. ويتجاوز الضرر الناجم عن الاتجار الضحايا وأسرهم. ويتزايد اعتماد الإرهابيين على موارد الجريمة المنظمة لتمويل عملياتهم، ويستفيدون من الأرباح التي يحققها المتاجرون والهياكل التي يقيمونها، مثل مزوّري الوثائق والفاسدين من أفراد الشرطة الحدودية، ومن غسل الأموال والحصول على الأسلحة.

٥٣ - ورغم أن هذه المسائل لا تعتبر دوما من أولويات السياسة الخارجية لحكومات كثيرة، فإن الأعوام المنقضية شهدت جهودا دولية ناجحة في مكافحة المخدرات والجريمة، ويؤدي أيضا التعاون القوي العابر للحدود والإقليمي إلى سدّ المنافذ أمام المتاجرين بالبشر. ويعتبر اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة الفساد وبدء نفاذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من الإنجازات التي تشكل منعطفا في الجهود المبذولة لإقامة هياكل أساسية عالمية لمكافحة الجريمة والفساد. وتقوم حكومته الآن باستعراض الاتفاقية الثانية، وتأمل أن تصدق عليها في المستقبل القريب.

٥٤ - إن تطبيق هذين الصكين القانونيين الجديدين سيزود الحكومات بمزيد من الأدوات للتصدي للأخطار العابرة للحدود، ولكن ستكون هناك حاجة إلى تخصيص الموارد والموظفين ورأس المال السياسي للاضطلاع بهذه الالتزامات. وستستمر حكومته في دعم شركائها الدوليين في هذه المساعي.

٥٥ - **السيدة خليل** (مصر): قالت إن مصر استضافت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مؤتمرا لوزراء العدل للدول الفرانكوفونية، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وكان الهدف من المؤتمر هو الترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها. وسيعمم الإعلان وتقرير المؤتمر في الدورة الحالية للجمعية العامة. وقالت إنها تأمل أن يزيد عدد الدول الموقعة للاتفاقية، مما يشكل دليلا على عزم المجتمع الدولي على مواجهة الجريمة أينما كانت. كما رحبت ببدء نفاذ هذه الاتفاقية وقرب بدء نفاذ اثنين من بروتوكولاتها في المستقبل

القريب. ورحبت بالبيان الوزاري المشترك الصادر عن الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات، وكذلك بالجهود المبذولة على المستوى الدولي لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. إلا أنها أعربت عن قلقها من اتباع سياسات متسامحة إزاء تناول العقاقير غير المشروعة في بعض مناطق العالم، حيث إن ذلك من شأنه أن يعرقل هذه الجهود، وهو ما أكدته اللجنة والبيان الوزاري المشترك. وأكدت المتكلمة التوصية الصادرة عن الجزء الوزاري والمتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية لمراقبة المخدرات والتدابير المقترحة لتحقيق خفض ملحوظ في تعاطي المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨.

٥٦ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لمكافحة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع فيها، فإن مشكلة المخدرات ما زالت قائمة، وتمثل تحديا وعائقا أمام التنمية. وأكدت من جديد ضرورة التعامل مع الأسباب الكامنة، كالبطالة والعنف، وخصوصا الفقر. ودعت أيضا إلى مزيد من التعاون الدولي للقضاء على هذه المشكلة، مع تأكيد توفير المساعدات للدول النامية التي تعاني هذه المشكلة، خاصة وأنها تتخطى الحدود بتداعياتها السلبية على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأخلاقية.

٥٧ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إن المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير متفق عليها للتعامل مع التحديات التي تمثلها الجريمة العابرة للحدود. وترحب أوكرانيا، باعتبارها موقعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بالحصول على المساعدة التقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعديل التشريعات الوطنية بحيث تتواءم مع أحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٥٨ - وترحب أوكرانيا بتوافق الآراء الذي توصل إليه أعضاء اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد، والذي يعد بحق ردا عالميا على مشكلة عالمية. وتعد مكافحة الفساد من أولويات البلد، وتُبذل جهود كبيرة لزيادة قدرة البلد على مكافحة الجريمة والفساد، مما أدى إلى انخفاض واسع في مستوى الفساد.

٥٩ - لقد أصبح الإرهاب الدولي الآن جزءا من الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وعملا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، اتخذت أوكرانيا تدابير لمنع استخدام المنظمات الإرهابية الدولية لأراضيها.

٦٠ - وتعد مشكلة الاتجار بالبشر تحديا آخر لأمن الإنسانية. وعلى مدى العقد الماضي، جرى الاتجار بآلاف من الأوكرانيات الشابات في مختلف مناطق العالم، وسُنّت التشريعات لتكثيف مكافحة هذه الجريمة. إن أوكرانيا تحث الدول والمنظمات الدولية المختصة على وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية استكمالا لعمل برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦١ - وما زال الاتجار بالمخدرات يشكل خطرا بالغا على الصحة العامة والأمن القومي، في الوقت الذي قد تتعرض فيه المنطقة بأكملها لعدم الاستقرار بسبب إدمان المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واستخدام جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب لأرباح الاتجار بالأفيون. لقد أصبحت أوكرانيا معبرا رئيسيا للاتجار الدولي بالمخدرات، بسبب موقعها، ووجود شبكة متطورة للنقل والعديد من الشركات الكيميائية غير المستغلة تماما، التي يمكن للمجرمين الاستفادة منها. وتبذل الدولة جهودها لمعالجة هذه الحالة، وتهتم اهتماما كبيرا بالتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، جرى توقيع بروتوكول للتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة مع جمهورية مولدوفا المجاورة، وتم الاتفاق على

إنشاء مركز إلكتروني لإنفاذ القوانين ونظام لتحليل المعلومات مشترك بين الدول لمجموعة GUUAM (جورجيا، أوكرانيا، أوزبكستان، أذربيجان، جمهورية مولدوفا).

٦٢ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن التقارير الأخيرة تشير إلى ما حققته الدول من تقدم كبير في الحد من المحاصيل غير المشروعة، من خلال برنامج متوازن للإبادة والتنمية البديلة وإنفاذ القوانين. ومن الضروري توفير التعاون الدولي لتشجيع التنمية البديلة، للتأكد من أن هذه الزراعات لم تنتقل إلى مناطق أخرى.

٦٣ - لقد حققت ميانمار تقدما كبيرا في جهودها لإبادة زراعات الأفيون والخشخاش، وشرعت في تنفيذ خطة للقضاء على المخدرات بحلول عام ٢٠١٤. وفي الأعوام العشرة الأخيرة، انخفض إنتاج الأفيون بنسبة ٧٠ في المائة، بسبب الالتزام السياسي للحكومة الذي تُرجم إلى عمل ملموس، شمل برامج المحاصيل البديلة، وشق طرق جديدة، والتوسع في توفير الطاقة والكهرباء، وفتح أسواق جديدة لتوفير مصادر بديلة للدخل لزارعي الخشخاش. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذه الجهود، وتقدر ميانمار كل التقدير الدعم الذي تتلقاه من الأمم المتحدة والبلدان المانحة وجيرانها، في معركتها من أجل مكافحة إنتاج المخدرات. وفي هذا الصدد، أبرمت ميانمار اتفاقات للتعاون الثنائي مع الاتحاد الروسي وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين والفلبين وفييت نام.

٦٤ - ويجري أيضا القيام بحملة ضد الخطر الجديد الذي تشكله المنشطات الأمفيتامينية، وقد صادرت ميانمار، منذ عام ١٩٩٩، كميات هائلة من السلائف بالتعاون مع البلدان المجاورة، ومنها تايلند والصين والهند. إن مكافحة المخدرات تحتاج إلى جهود دائبة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٥ - **السيدة إيتو** (اليابان): قالت إن اليابان تتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في أقرب موعد ممكن. كما أنها وقّعت البروتوكولات الثلاثة، وتعتبر الاتجار بالأشخاص من أخطر الجرائم. وتبذل اليابان كل جهد ممكن في مكافحة هذه الجريمة، بتشديد إنفاذ القوانين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتوفير المساعدة للضحايا.

٦٦ - وقد اشتركت اليابان بنشاط في المداولات الخاصة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وترحب بإكمالها. وستعمل اليابان على اتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة لتوقيع الاتفاقية والتصديق عليها.

٦٧ - وفي موضوع المراقبة الدولية للمخدرات، جددت اليابان استراتيجيتها الخمسية لتشديد التدابير المحلية وتعزيز التعاون الدولي. واليابان مترعجة للغاية من ازدياد إنتاج المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها بشكل غير مشروع في شمال شرق آسيا. وقد أدت سهولة إنتاجها والاتجار بها إلى سرعة انتشار استعمالها، ولا سيما بين الشباب، وترى اليابان أن هذه المواد ستكون في الأعوام القادمة أخطر مشاكل المخدرات في العالم. ولما كان تهريبها إلى البلد يتم غالبا عن طريق البحر، كان من الضروري وجود تعاون دولي وتشديد الرقابة على الحدود. ولذلك ترحب اليابان بالأنشطة الأخيرة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تشد الانتباه إلى مشكلة المنشطات الأمفيتامينية.

٦٨ - وأخيرا، تجدد اليابان التزامها بالتعاون الدولي، لتخليص العالم من خطر الجريمة والمخدرات.

٦٩ - **السيد إيفانو** (بيلاروس): تكلم أيضا باسم الاتحاد الروسي وأرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فقال إن المطلوب من مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أن يساعد أكثر في وضع المعايير القانونية ذات الصلة، وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة أخطر أشكال النشاط الإجرامي التي تتهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل أمة.

٧٠ - ويقوم الآن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برئاسة مديره التنفيذي الحالي، بزيادة التركيز على المسائل ذات الأولوية، مثل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في مجال منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية. إن بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يوفر للمجتمع الدولي آلية تشريعية مناسبة لمكافحة هذه الآفة. والمأمول أن يجري أيضا، في اقرب فرصة، تقديم مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاعتماده.

٧١ - وكان من الأمور الحاسمة، على المستوى الإقليمي، الشروع في تنفيذ مبادرات مشتركة لمكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والتهريب، وذلك في إطار البرنامج المشترك بين الدول للتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبرنامج أعضاء رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب الدولي وغيره من مظاهر التطرف حتى عام ٢٠٠٤. وتعمل بلدان الرابطة أيضا على زيادة تنقيح قاعدة بيانات لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب داخل الرابطة، وتتضمن هذه القاعدة الآن ٤٠٠ ٠٠٠ قيد. وهناك أيضا فريق عامل مشترك يعمل بنجاح في مجال تحليل الحالات وتبادل المعلومات.

٧٢ - وتحقق أيضا في الرابطة تقدم كبير في توسيع القاعدة القانونية للتعاون بين وكالات إنفاذ القوانين. وهناك أيضا تعاون ناجح في مكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة في النقل بالمركبات.

٧٣ - وقال إن البلدان التي يتحدث باسمها تتعهد بالمشاركة في توسيع نطاق التعاون فيما بين الوكالات المختصة في الرابطة، وكذلك بين بلدان الرابطة والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية.

٧٤ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إن من الضروري لمكافحة الجريمة معالجة أسبابها والعمل، قبل كل شيء، على الحد من خطر الجريمة بتحديد مجالات الخطر البالغ. وقد قام المشرعون في لبنان، إدراكا منهم لضرورة مكافحة الفساد وغسل الأموال، بإدراج جريمة الفساد في القانون الجنائي. وبالمثل، أصبح الآن الإثراء الناجم عن الفساد أو المتاجرة بالنفوذ أو إساءة استخدام السلطة يعد جريمة جنائية، ويمكن مصادرة الأموال، إذ لم تعد سرية الحسابات المصرفية تطبق الآن في هذه القضايا.

٧٥ - وبعد التدابير التي اتخذتها الحكومة ضد غسل الأموال والمشاكل ذات الصلة، فإن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رفعت اسم لبنان من قائمة ''البلدان والأقاليم غير المتعاونة''.

٧٦ - ويقدر لبنان كل التقدير برامج المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. فقد كانت عونا له على زيادة قدرات الهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وزيادة وعي الجمهور بالفساد. وجرى تحديد أهداف جديدة، ولا سيما توعية الشباب. وإذا كانت فرص الفساد قد زادت، فقد زادت أيضا وسائل كشفه؛ ولما كانت هذه الظاهرة قد أصبحت مكشوفة أكثر، فإن فساد المجتمع فيما يبدو قد ازداد. ولا بد من الاستمرار في مكافحة الفساد على أساس المبدأ القائل إن لكل عمل من أعمال الفساد طرفين.

٧٧ - إن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن منع الجريمة ومكافحتها؛ غير أنه لا غنى عن التعاون الدولي لمساعدة المجتمع على التصدي للتحديات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.